التعاون العربي

ربما لا تتاح لمجموعة من دول العالم مقومات التعاون والتكامل، بل والتوحد، قدر ما يتوافر للبلدان العربية. وعلى حين تسعى بلدان العالم جميعها للانتماء لكيانات كبرى خاصة في عصر العولمة والمنافسة الشرسة، فمازالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي وتحديات المنطقة، فرادى، الأمر الذي يفوّت على العرب ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الإنسانية والأمن القومي.

وتتسم المؤسسات العربية الاقليمية بالهشاشة وقلة الفاعلية، وتسيطر الاعتبارات القطرية على القومية في مجمل نسق الحكم العربي، مما يؤدي في النهاية لقلة صيانة مصالح العرب جميعاً، حيث يدور نسق الحكم العربي حول خدمة مصالح الفئات المتنفذة في كل من الدول العربية، وقد تتعارض هذه، وليس من ضمان لأن تتوخى، ان تلاقت، الصالح العربي العام.

السياق العالمي وضرورة التعاون العربي

من الثابت اليوم أن المحيط الاقتصادي الدولي الذي سيواجه العرب في السنوات القادمة سيكون مختلفاً تماماً عن ما هو عليه اليوم. فالمنافسة الدولية تتكثف والمكان والزمان ينضغطان بشكل تصاعدي وقاعدة النجاح الاقتصادي آخذة في التغير بالاعتماد المتزايد على كثافة المعرفة وتقانات المعلومات والاتصالات كما نوقش في الفصل الخامس.

لقد أدت جولات رفع القيود المتتالية عن التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والاستثمارات عبر الحدود والإنجازات التقانية الكبيرة والمفاجئة، أدت كلها إلى تغيرات جذرية ومهمة في التجارة العالمية والموارد المالية والاستثمار وإلى تعاظم دور الشركات العابرة للقارات وإلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإلى تناقص أهمية الأصول المادية في النمو الاقتصادي. وتعاظمت تكتلات التبادل التجاري الإقليمية في مجموعات ضخمة جديدة كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وتوسعت كتل أخرى كالاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي محسنة بذلك ثقلها الاقتصادي وميزاتها التنافسية.

وبالمقابل، تتبلور الثوابت الاقتصادية والاستراتيجية والبيئية التي يتمحور حولها المستقبل العربي، وسط هذه التغيرات الجسام في البيئة الدولية. وسيكون المستقبل العربي منوطاً بقدرة البلدان العربية على معالجة المشاكل الهيكلية، والتحدي التقاني، وحماية الاقتصادات والمجتمعات العربية من النتائج السلبية للعولمة واستحقاقات الانفتاح الاقتصادي. كما أن هذا المستقبل سيكون منوطاً بشكل حاسم بقدرة العرب على خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة هذه المستجدات والتحديات وعلى كيفية تجاوب حكوماتهم ورجال أعمالهم ومستثمريهم، وعمالهم وأحزابهم ومؤسساتهم الأهلية، جميعا، مع التحديات التي سيواجهونها حتماً.

سيكون مستقبل العرب، منوطاً بقدرتهم على خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة تحديات العولمة، والتقانة والمنافسة الحادة.

الوضع الحالي للعمل العربي المشترك

حظي التعاون العربي باهتمام واسع على مختلف المستويات العربية، الرسمية، والأهلية، منذ نيل الدول العربية لاستقلالها، وذلك نتيجة لما يجمعها من مقومات وروابط مشتركة تتمازج فيها اللغة

الإطار 8-1

العمل مجتمعين: كان حلما فأصبح ضرورة

لا يستطيع أي بلد عربي أن يحقق بمفرده على نحو كاف تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا مبنيا على تنويع مصادر الدخل واكتساب القدرات التنافسية في حقول الصناعة والمعرفة المتراكمة. ولكن، يمكن للبلدان العربية مجتمعة أن تجني فوائد حجم ونطاق وتنوع اقتصاداتها مجتمعة، وأن تيسر فرص الاستثمار التي ما كان لها أن تتوافر بدون تعاون وجهود منسقة. وإذا عمل العرب مجتمعين فإن هذا سيمكنهم ويتيح لهم تأمين حقوقهم ومطالبهم المشروعة في الاتفاقات الدولية، التي لا بد وأن تتأثر مضامينها وسبل تنفيذها بالقوة التفاوضية للأطراف المعنية. وبصورة أعم، يتعين على البلدان العربية أن تتفق فيما بينها على ما تريد تحقيقه كي تأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد. ولأجل ذلك، ينبغي عليها أن تضع رؤية مشتركة وأن تحدد أهدافا واقعية وتبني مؤسسات فعالة قادرة على تحقيق هذه الأهداف، كي تحسن نتائج جهودها الاقتصادية والمجتمعية وقدرتها التنافسية في العالم.

وتستند الحاجة إلى التعاون العربي إلى ضرورة توافر مجموعة اقتصادية واجتماعية تملك سياسة تعاونية مبدعة مصممة لتحقيق برنامج شامل لنهضة اقتصادية واجتماعية واسعة. وينبغي أن يتجاوز هذا المسعى إقامة برنامج اقتصادي مؤثر، أو حتى تبني منظومة برامج حكومية. إذ ينبغي أن يشتمل على العمل من أجل التفاهم المتبادل، والتعاون والمساعدة، بالإضافة إلى استراتيجية تتيح لكل شرائح المجتمع العمل معاً كشركاء.

والحضارة والتاريخ المشترك والتواصل الجغرافي. وقد تعددت صيغ التعاون والالتقاء العربي في مختلف الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعددت أيضاً مستوياته، سواء على أساس ثنائي بين دولتين، أو بين مجموعة من الدول ذات انتماء جغرافي لمنطقة معينة، سواء بواسطة أجهزتها الرسمية أو مؤسساتها الأهلية، أو على أساس عربي إقليمي أوسع يضم كل الدول العربية. وهذا هو الحال في جامعة الدول العربية، التي تعتبر تجربتها، مع محدودية وزنها وأثرها، من أقدم التجارب الإقليمية في العالم، من حيث السبق التاريخي، حيث بدأت في عام 1945، قبل كل التكتلات الإقليمية الأخرى، أو من حيث الاستمرارية حيث امتدت دون توقف على مدى ما يزيد على نصف قرن في بذل الجهود المشتركة لتحقيق التعاون العربي.

تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك، ولكن بقيت محصلة أعمالها في أضيق الحدود، مقارنة بما حققته تجربة الاتحاد الأوروبي.

وقد تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك، تتمثل بكم كبير من الأطر والمؤسسات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات، لكنه رغم شموليتها واتساعها لم يتم الالتزام بها في التنفيذ العملي، وبقيت محصلتها ضئيلة وفي أضيق الحدود، مقارنة بما حققته تجربة الاتحاد الأوروبي.

وقد استخدمت جامعة الدول العربية في ممارساتها العملية مختلف الألفاظ في التعبير عن التعاون العربي من تنسيق إلى تكامل إلى وحدة واندماج، وتبنت فيها العديد من المداخل في مجال التبادل والإنتاج وغيرهما من المجالات الأخرى، كما أصدرت عددا بالغ الضخامة من القرارات، وأبرمت العديد من الاتفاقيات التي اشتركت فيها كل الدول العربية أو بعضها، من أهمها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (1957)، وقد استهدفت تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقل والتملك، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة (1965)، وميثاق الوحدة الثقافية العربية (1964)، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980)، وميثاق العمل الاقتصادي القومي المشترك (1980) واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية (1981)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997).

وقد تم كل هذا في إطار بناء مؤسسي للعمل العربي المشترك، ينطوي على مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجموعة كبيرة من الأجهزة التي أسست على المستويات الحكومية وغير الحكومية بغرض تصريف الأعمال الوظيفية للتعاون العربي. ولم يعتمد هذا التعاون في مداخله وصيغه المتعددة على إطار مرجعي مفهومي محدد للتنمية الإنسانية، وإنما استند في كل هذا على إطار مؤسسي من الناحية الوظيفية تناول على امتداد مسيرته إلى جانب اهتماماته الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدداً من مجالات التنمية الانسانية، تشتمل على المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والتدريبية والبيئية والتشغيلية ومكافحة البطالة والفقر، والتي ترتبط ارتباطا وثيقاً بتحقيق الغايات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المتعلقة ببناء الانسان العربي ورفع مستوى معيشته.

الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك

لا ينقص الدول العربية المؤسسات المشتركة التي تعمل في إطار التعاون وتهدف إلى تنميته والارتقاء به إذ تم إنشاء قطاع واسع من الأجهزة المتنوعة ذات الوظائف المختلفة على المستوى الحكومي وغير الحكومي، وعلى المستويين الشمولي والقطاعي، تشكل في مجملها إطاراً تنظيمياً بإمكانه أن ينسق بين الدول العربية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتجسد الإطار المؤسسي الحكومي في بعدين أساسيين: أولهما سياسي يتصل بمؤتمرات القمة التي استدعت الأحداث والمتغيرات التي مرت بها الدول العربية في عقد الستينيات من القرن الماضي عقدها من حين لآخر بدأ أولها في 1964/1/13، واستمر انعقادها بعد ذلك حسب الظروف والحاجة، وتقرر مؤخراً أن تصبح دورية وثابتة، وغير خاضعة للتقلبات السياسية، وتعد قراراتها مرجعية مهمة لأعمال مجلس الجامعة، وغيره من أجهزة الجامعة الرئيسية. وثانيهما وظيفي، وقد ترتب عليه ضرورة إيجاد أجهزة رئيسية لجامعة

الإطار 8-2 **مؤسسات التعاون: مجموعة متنوعة من الفاعلين**

بالرغم من العوائد المتواضعة للتعاون العربي مقارنة مع الجهود المبذولة والفوائد المأمولة، فقد تحقق تقدم في إنشاء المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المهنية والصناديق الوطنية والمؤسسات المالية ومراكز التدريب المهني في حقول متنوعة. كما تم تأسيس أجهزة أخرى خارج إشراف الجامعة العربية. وتشمل هذه مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي (1989). ومع ذلك، كان الإنجاز مزيجا من النجاح والفشل. فعلى سبيل المثال، يملك مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل العناصر لتعاون وتنسيق ناجحين بين أعضاء المجلس (أي، وفرة الموارد المالية ونظم وسياسات اقتصادية متشابهة)، لكنه لم يتمكن من تبني برنامجا موحداً للتنمية الصناعية. وكان المجلسين الآخرين أقل حظاً. فقد أدّت الصعوبات إلى تعثّر اتحاد المغرب العربي، وتجميد أنشطة مجلس التعاون العربي بعد سنة من انشائه بسبب الاختلاف في وجهات النظر السياسية بين أعضائه.

الدول العربية، تقوم كل منها بوظيفة معينة، في تعزيز التعاون العربي. وتتمثل هذه الأجهزة بمجلس الجامعة، ومجلس الدفاع العربي المشترك، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والامانة العامة، والمجالس الوزارية المتخصصة، والمنظمات العربية المتخصصة، وأجهزة رقابية وقضائية تعمل في إطار جامعة الدول العربية، كالمحكمة الإدارية ومحكمة الاستثمار.

وأما الإطار المؤسسي غير الحكومي فإنه يتجسد بالاتحادات النوعية والمهنية، واتحادات قطاع الأعمال، إضافة إلى الجمعيات الأهلية القائمة في الدول العربية، والمشروعات الاستثمارية المشتركة الخاصة منها والعامة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية.

الإطار المؤسسي الحكومي

ويتسم بتشعبه في أجهزة وأنشطة عديدة، تعمل كلها في إطار العمل العربي المشترك، وتستهدف دفعه وتعزيزه، ويمكن التعرف على فاعليتها، بإستجلاء ثلاثة محاور أساسية من محاورها هي المجالس الوزارية المتخصصة، والمنظمات العربية المتخصصة، والصناديق العربية التمويلية، الاقليمية والقطرية.

المجالس الوزارية المتخصصة

أنشئت هذه المجالس في إطار جامعة الدول العربية، وهي تتألف من وزراء الاعلام، والداخلية، والعدل، والاسكان والتعمير، والنقل، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والشباب والرياضة، وشؤون البيئة، والاتصالات، والكهرباء، والسياحة. وهي تجتمع بصفة دورية لتنسيق السياسات العربية، واقتراح وضع سياسات واتفاقيات وإجراءات موحدة، وعقد اجتماعات تنسيقية لممثلي الدول العربية قبل اجتماعات المحافل الدولية لاتخاذ موقف عربي موحد، مثال ذلك تنسيق المواقف العربية في إطار مجموعة الـ 77، وفي إطار الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، بما فيها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وغيرها من الاتفاقيات الدولية الأخرى، وكذلك التنسيق والتشاور بشأن الترشيح العربي لمناصب المحافل والمنظمات الدولية.

وعلى الرغم من أهمية هذه المجالس إلا أن من محددات جهودها، الحالة السياسية السائدة والعلاقات العربية البينية وتفاعلاتها التي جعلت إنجازاتها متواضعة. ولم ترق بالتالي أعمال هذه المجالس إلى مستوى التنسيق المطلوب للسياسات المختلفة، كما أنها لم تستطع في كثير من الأحيان التأثير واتخاذ المواقف المدروسة والموحدة في عدد من القضايا المثارة دولياً، كما كانت قدرتها محدودة في تعزيز التضامن العربي.

المنظمات العربية المتخصصة

تعمل هذه المنظمات في مجالات كثيرة، منها التربية والثقافة والعلوم والزراعة والصناعة والتشغيل والعلوم التقانية، وقد أنشئت على نهج المنظمات المشابهة في الأمم المتحدة، ليقوم كل منها بدور إنمائي تنسيقي في إطار القطاع الخاص بها. وقد تزايد عدد هذه المنظمات في عقد السبعينات على شكل منظمات متفرقة بدون نظرة شمولية توجه مجالات عملها وبدون خطط محددة متفق عليها ومنسقة فيما بينها، لتحقيق مشروعات محددة للتعاون والتكامل، مع الالتزام السياسي والزمني والمالي بتنفيذها، مما استدعى في عام 1974 تشكيل لجنة للتنسيق ما بين هذه المنظمات.

وقد ثابرت هذه المنظمات على عقد الاجتماعات التنسيقية المتكررة طيلة العقود السابقة، في نطاق التشاور وتبادل الآراء والتعاون في عقد المؤتمرات والدورات التدريبية واللقاءات وإجراء المسوحات الميدانية، وإعداد بعض الدراسات، التي كانت من حيث وزنها وثقلها من الضعف بمكان، مما استوجب في أواسط الثمانينيات تقييم أوضاع المنظمات العربية من قبل لجنة شكلت لهذا الغرض، اقترحت إعادة هيكلتها، وإلغاء بعض منها، ودمج عدد آخر في منظمة واحدة، وتغيير نظم العمل فيها، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كان من أبرزها آلية وضع ودراسة واعتماد خطط عمل المنظمات وموازناتها السنوية، وإنشاء حساب موحد لها لدى صندوق النقد العربي مع تحديد الأسس والضوابط المتعلقة بإدارة هذا الحساب.

تتسم معظم المنظمات العربية المتخصصة بقلة الفاعلية وتدني الكفاءة.

وبالرغم من أهمية هذه التعديلات، إلا أن الشروع في تحقيقها بشكل إيجابي لم يتم بصورة فعالة، وذلك لأسباب منها الضغوط التي مارستها الكثير من الدول العربية لإبقاء بعض المنظمات التي طالها التعديل والتغيير على حالها، وعدم المساس بها، إضافة إلى طبيعة المرحلة التي أفرزتها قرارات إعادة الهيكلة في بداية التسعينيات وتراجع النظام العربي، ومواجهة جامعة الدول العربية والمنظمات العربية لصعوبات مالية معقدة مازالت تواجهها في الوقت الحاضر، وخاصة المتأخرات في موازناتها، التي شلت عمل بعضها، وقلصت أداءها في أضيق الحدود.

ولم تستطع لجنة التنسيق العليا التصدي لهذه المعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لزيادة الموارد المالية للمنظمات العربية، وزيادة فاعليتها. ومن ضمن الحلول التي طرحت في سبيل تحسين موارد

هذه المنظمات واتخذ قرار بشأنها هو العمل على أن تصبح تلك المنظمات بيوت خبرة في مجالات تخصصها للقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية على مستوى الدول العربية. ولعدة أسباب، من بينها نقص القدرات الفنية والإمكانيات المادية، لم تنجح هذه المنظمات بالقيام بهذا الدور حتى الآن.

وقد كانت محصلة ذلك كله ضعف التكامل والتنسيق في أداء أجهزة العمل العربي المشترك وعلى الخصوص بين المؤتمرات الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وهي ظاهرة تؤدي إلى تبعثر الجهود، وذلك على الرغم من وجود لجنة عليا للتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهذه المنظمات، وتوافر سلطة فعلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المنظمات من حيث تقييم أعمالها وإقرار برامجها، يضاف إلى هذا عدم التزام الدول العربية بسداد حصصها في الموازنات العامة للمنظمات العربية المتخصصة، وتراكم الديون على الحكومات العربية خلال السنوات الماضية، وصعوبة توفير المصروفات الجارية للعديد من المنظمات العربية المتخصصة في كثير من الأوقات، بما في ذلك مرتبات العاملين والمصروفات الإدارية مما يضعف عملها ويقلل من أدائها.

ساهمت الصناديق الإنمائية العربية في تمويل مشاريع أساسية لرفاه الإنسان العربي.

الصناديق الإنمائية العربية

ولكون هذه الصناديق أهم المصادر لتوفير التمويل الميسر، فقد تمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية، واستطاعت تحقيق إنجازات إنمائية ملحوظة في تعزيز القطاعات الإنتاجية وتطوير قطاعات البنى الأساسية، التي كانت تعاني في مجموعها قصوراً على المستوى العربي يتجسد في محدودية شبكات النقل، والطاقة الكهربائية، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، وافتقار عشرات الملايين من السكان العرب لضروريات الحياة الأساسية كالمياه النقية، وغيرها من الأمور الأساسية الأخرى.

وتتألف الصناديق الإقليمية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967)، وصندوق النقد العربي (1976). وتتألف الصناديق الوطنية، من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (1971)، والصندوق السعودي للتنمية (1974). وهي وإن كانت قطرية فإن مداخلاتها الإنمائية تؤثر إيجابا على شد أواصر التعاون العربي. وتتألف المؤسسات التمويلية الدولية من البنك الإسلامي للتنمية (1975) الذي يستمد نحو 70٪ من موارده المالية من الدول العربية. وصندوق الأوبك للتنمية (1976) الذي يستمد نحو ثلثي مجموع موارده المالية من سبع دول عربية نفطية.

ولعل أهم ما يميز هذه المؤسسات هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بصورة فاعلة وبحيث لا تتوقف برامج عملها على ميزانيات سنوية تساهم بها الدول وتكون مواردها بالتالي عرضة للتذبذب من عام لآخر نتيجة لعدم تسديد بعض الدول لأنصبتها في هذه الميزانيات. كما تتميز قروض هذه الصناديق بشروط مالية ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، علاوة على ارتفاع على نسبة عنصر المنح، والذي يصل إلى نسبة 45٪ متفوقا بذلك كثيراً على عنصر المنح في التمويل المتاح من مصادر دولية. كما تتميز هذه الصناديق بقدرتها على استقطاب الموارد الإضافية من المصادر الأخرى العامة والخاصة وتعبئتها لصالح المشاريع العربية. ولهذه الأسباب فقد استطاعت هذه الصناديق أن تساهم مساهمة فعالة في تمويل عدد من المشاريع في القطاعات الأساسية في الدول العربية فضلا عن مساهمتها في الحد من الاختناقات التي تعاني منها الدول والمساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لهذه الدول.

الإطار المؤسسي غير الحكومي

ويشتمل على الاتحادات النوعية، والجمعيات الأهلية والمشروعات الاستثمارية الخاصة المشتركة، وتبدو أهميتها من كونها تتصل بالفعاليات الخاصة، وتعمل بحيوية ومرونة بعيداً عن بيروقراطية الأجهزة الحكومية.

الاتحادات النوعية

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، يتألف الأول منها من اتحادات تعمل في مجال الخدمات، كالنقل الجوي، والنقل البحري، والتأمين، والمصارف والبورصات، والفنادق والسياحة والمقاولات، وتنحصر عضويتها بالشركات العربية العاملة في هذه القطاعات. كما أن هناك ثمة اتحادات خدمية تنحصر عضويتها في رجال الأعمال العرب، والمستثمرين من كل الدول العربية كما هو الحال في اتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد المستثمرين العرب، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وتعمل كل من هذه الاتحادات على تدعيم الروابط بين أعضائها، والحفاظ على مصالحهم المشتركة.

ويتألف القسم الثاني من اتحادات مهنية، تنحصر عضويتها بالمواطنين العرب العاملين في المهن المختلفة، كالطب والمحاماة والمحاسبة والتعليم وغيرها، وذلك بهدف تعميق جذور

المصالح المشتركة فيما بينهم، وتنمية قدراتهم والدفاع عن حقوقهم المهنية.

وأما القسم الثالث فيتألف من الاتحادات النوعية الإنتاجية، التي يتعلق نشاطها بقطاع إنتاجي من قطاعات الإنتاج السلعي، وتقتصر عضويتها على الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة محددة، كصناعة الحديد والصلب، والصناعات النسيجية، والأسمدة الكيماوية، والصناعات الهندسية، والصناعات الغذائية، والاسمنت والصناعات الورقية والصناعات الجلدية، وصناعة السكر.

وقد أنشئت هذه الاتحادات في عقد السبعينات على إثر تزايد اهتمام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتنسيق القطاعي كمدخل هام من مداخل التعاون الاقتصادي العربي، مع ما ترتب على ذلك من بحث عن أشكال تنظيمية تتواءم مع هذا المدخل، وتمكّن الاتحادات النوعية من بناء قاعدة معلومات لكل اتحاد تساعد أعضاءه على معرفة الأوضاع التسويقية والصناعية الخاصة بهم، وتبادل الآراء والبيانات والخبرات بين العاملين في كل نشاط ومناقشة المشاكل المشتركة، وإيجاد الحلول لها. ويؤدي ذلك إلى تنسيق سياسات الاستثمار والإنتاج والتسويق، والتعاون العربي، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه هذه الإتحادات من خدمات استشارية فنية واقتصادية للمشروعات القائمة المنضمة لها، ومن معاونتها في توفير أدوات الإنتاج ومستلزماته بأحسن الشروط، وبالتالي خلق مصالح مشتركة بين هذه المشروعات.

وقد تمكنت بعض الاتحادات النوعية الإنتاجية من تحقيق بعض الإنجازات المهمة خلال العقود السابقة، لكنها في المحصلة لم تتمكن من تنمية الأنشطة الصناعية المتعلقة بها، وتوجيهها في مسار كلي متكامل، وخلق مصالح مشتركة بين أعضائها، ومساعدتهم على التعامل في السوق الدولية كوحدة متكاملة تستفيد من إمكانات الاتحادات التي من المفروض أن تكون أكثر صلة وخبرة بالمعطيات الإقليمية والدولية التي تؤثر على عمل وأنشطة المشروعات المعنية.

ويرجع السبب في محدودية هذه الإنجازات إلى نقص الخبراء المختصين العاملين فيها، وضيق عضويتها، وضعف مواردها المالية، مما أوجب مطالبتها المتكررة منذ عقود بضرورة استحداث تشريعات في كل دولة عربية، تفرض انخراط المشروعات العامة أو الخاصة في هذه الاتحادات بهدف توسيع عضويتها، وزيادة مواردها المالية، حتى تتمكن من القيام بأعبائها وزيادة فاعليتها في دعم التعاون العربي.

المشروعات الاستثمارية الخاصة

اهتمت الدول العربية طيلة العقود الثلاثة السابقة باستقطاب الأموال وعملت من أجل ذلك على توفير مناخ إستثماري ملائم لجذب وتوطين الاستثمارات العربية الخاصة، واهتمت في هذا الشأن بإصدار

تمكنت بعض الاتحادات النوعية الإنتاجية من تحقيق بعض الإنجازات المهمة خلال العقود السابقة، لكنها في المحصلة لم تتمكن من تنمية الأنشطة الصناعية المتعلقة بها، وتوجيهها في مسار كلي متكامل.

الإطار 8-3:

المساهمة في التنمية الإنسانية

اهتم العمل العربي المشترك أساسا بجوانب التنمية الاقتصادية. لكنه ساهم أيضا في التنمية الإنسانية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

- اهتمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعدد من القضايا التعليمية، بما فيها تطوير المناهج وتقانات التعليم، وبرامج محو الأمية، وتعليم الكبار. كما عملت على تعزيز استخدام الحواسيب، خاصة فيما يتعلق بالتعريب، وتشجيع البحث العلمي على المستوى العربي القومي (بالرغم من أن إنجازاتها في هذا الميدان تبقى قليلة ومحدودة النطاق)؛

- عمل المجلس الوزاري العربي المسؤول عن البيئة على تطوير حلول للمشاكل البيئية وتحسين حالة البيئة على المستوى العربي القومي. فقد نظم المجلس دورات تدريبية وندوات متخصصة وفنية، وأدار مشاريع البحث والدراسة حول مشاكل البيئة وحالة التنوع البيئي في البلدان العربية. كما قام بالتعامل مع مواضيع التصحر والأحزمة الخضراء والتلوث الصناعي في البلدان العربية. وشكل لجاناً قومية لجمع واستخدام المعلومات عن البيئة العربية، وأسس شبكة عربية للتنمية المستدامة بيئيا، وأنشأ منظمة عربية لتشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية العاملة في البلدان العربية. وأخيرا، دعا المجلس خبراء البيئة العرب إلى عدد من الاجتماعات لإعداد مواقف مشتركة في المؤتمرات وتجاه المعاهدات الدولية كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر أطراف الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

وقد عملت منظمة العمل العربية والصناديق العربية على تحسين ظروف العمل وزيادة مستويات الإنتاجية، وتحسين شبكات النقل لتيسير حركة العمالة، وتحسين مؤهلات ومهارات العمال لتتيح لهم المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتشمل الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الأهداف زيادة موارد التعليم والتدريب، ورفع مستويات المهارات، وتشجيع أخلاقيات العمل، ومكافحة الأمية. والغرض من كل هذه الجهود هو تمكين القوى العاملة العربية من استخدام واستيعاب التقانة الحديثة. وكما أشير في الفصل السادس، فإن الإنتاجية موضوع رئيسي في المنطقة، فعلى الرغم من جهود البلدان في ميادين الصحة والتعليم وعدد ما يتناوله الفرد من السعرات الحرارية (وما ترتب عليها من تحسين في المؤشرات الاجتماعية)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتتمكن البلدان العربية من رفع الإنتاجية إلى المستويات التي حققتها بلدان نامية عديدة، ناهيك عن البلدان المتقدمة.

التشريعات الملائمة لذلك، وتقديم التيسيرات الضريبية والنقدية اللازمة، وضمان الاستثمارات العربية ضد المخاطر السياسية والتجارية، إضافة إلى توفير الأطر المؤسسية والمقومات البنيوية والإدارية اللازمة لتشجيع وتسهيل إنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وقد مكّن ذلك المستثمرين العرب في عدد من الدول من إقامة عدد من المشاريع العربية التي ساهمت في انتقال رؤوس الأموال. وقد أقيمت هذه المشاريع على أساس فردي، أو بين اطراف من مختلف الدول العربية على أساس المشاركة برأس المال، وتكوين كيانات ذاتية تسعى إلى تحقيق تدفقات سلعية أو خدمية عبر الحدود العربية، تزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بين الدول العربية.

المحصلة النهائية للعمل العربي المشترك لا تتناسب مع الكم الهائل من مؤسساته ومنظماته، ولا مع التطلعات والآمال التي كانت معقودة عليه.

وتتسم المشروعات الإستثمارية الخاصة بعدم توافر قاعدة إحصائية لها، وتضارب الآراء حول حجمها واتجاهاتها القطاعية، وتوزيعها الجغرافي، وأوضاع أدائها. وثمة تقديرات تبين بأن عددها في الوقت الحاضر يبلغ نحو ثلاثة آلاف مشروع تعمل على أسس تجارية، يقدر إجمالي رؤوس أموالها الاسمية بنحو 35 بليون دولار أمريكي، ورؤوس أموالها المدفوعة نحو 29 بليون دولار أمريكي، تدفقت عبر الدول العربية.

وتتوزع هذه المشاريع في القطاعات المختلفة، حيث يحظى القطاع المالي والمصرفي بالمرتبة الأولى، يليه القطاع الصناعي، ومن ثم قطاع النقل والمواصلات، ثم قطاع الفنادق والسياحة، وقطاع البناء والتشييد والمقاولات، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري، ومن ثم قطاع الخدمات، والتجارة والتخزين، وأخيراً قطاع الصناعة الاستخراجية.

ويقدر أن المشروعات الاستثمارية المشتركة الخاصة تحتل نحو 25٪ من إجمالي عدد المشروعات الإستثمارية الخاصة، تم إقامتها ما بين طرفين عربيين أو أكثر، على شكل شركات قابضة ومؤسسات مالية ومصارف وفنادق وشركات سياحية لها أهميتها في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك. إذ أن تجميع أموال هذه الاستثمارات يعتبر صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي، يتم من خلالها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في بلدان عربية غير البلدان التي تتبعها.

وبالرغم من أهمية الاستثمارات العربية الخاصة، فإنها مازالت ضئيلة ومحدودة نسبياً، وتتركز مشاريعها في مجال الخدمات البسيطة، والصناعات الصغيرة ذات رؤوس الأموال الضئيلة، المحدودة في انعكاساتها الإنمائية، ولا تساهم إلا ما ندر في القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة اللازم تنميتها لتوفير الأمن الغذائي والصناعات الكبرى. كما أنها في الوقت نفسه تواجه معوقات كثيرة، تعترض تنفيذها وتشغيلها مما يؤدي إلى تعثر بعضها وتوقفها وتحقيق خسائر لدى البعض الآخر. ومن معوقاتها عدم استقرار التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية، وتدهور قيمة العملة المحلية فيها، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، وتعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار، إضافة إلى معوقات تتمثل بعدم الاستقرار السياسي، والإضطرابات الأمنية في بعض الدول العربية.

نظرة تقييمية

عاصر العمل العربي المشترك، تحولات وتغيرات مهمة خلال مسيرته على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي، شملت مداخلاته وصيغه وآلياته، وأطر بنائه الهيكلي والمؤسسي. كما أنه حقق بعض الإنجازات التي سبق ذكرها في مختلف المجالات. لكن المحصلة النهائية لكل ما حققه لا تتناسب بكل المقاييس مع الكم الهائل من مؤسساته ومنظماته، ومع التطلعات والآمال التي كانت معقودة عليه منذ خمسة عقود من الأعمال الميدانية. فواقع الحال يبين محدودية أداء مؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك بما فيها جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وعجزها عن بلوغ الأهداف الموضوعة لها، وخضوعها للعوامل السياسية والتوازنات القطرية، وحصر دورها في أضيق حدود التنسيق والتوسط، مما أدى في محصلة الحساب إلى عدم التزام الدول العربية بالاتفاقيات الجماعية التي أقرت في مختلف الميادين، وأضعف من وزن العمل العربي المشترك، وقلل من تأثيره ليس على الدول العربية فحسب، وإنما على علاقة الدول العربية بالعالم الخارجي أيضاً.

وأكبر مثال على واقع الانقسام الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية، وعدم تكاملها ما تكشف عنه الإحصاءات من أن التجارة العربية البينية لا تمثل إلا نسبة محدودة من تجارتها الخارجية الكلية، منذ الخمسينيات وحتى الآن. ومن الأمثلة أيضاً محدودية انسياب الرساميل بين الدول العربية، إذ مازالت الدول الصناعية تستقطب الجزء الأكبر من رؤوس الأموال العربية القابلة للاستثمار، مما يعني أن انسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية أقل بكثير من حجم التدفقات المالية العربية للأسواق الخارجية.

ومن مظاهر محدودية الإنجازات في مجال التعاون العربي أيضاً عدم تحقيق الطموحات التي

عبرت عنها سلسلة أخرى من القرارات العربية المشتركة التي اتخذت على مستوى مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان (1980) كقرارات ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، وعقد التنمية العربي، مما أدى إلى عدم تحقيق التنمية العربية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، وعزز التنمية القطرية والاعتماد على الأسواق الضيقة، والتكامل والترابط مع الأسواق الخارجية.

وقد أثر هذا النهج سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية إذ أنها بعد عقود طويلة من العمل القطري والقومي وتحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية وإرساء البنى المؤسسية، وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية، واتساع رقعة التعليم، مازالت تعاني من تشتت الجهود، وضعف النتائج من جراء الاختلالات الهيكلية في بنية عملية الإنتاج. ولم تنجح القطاعات الإنتاجية في خلق مصادر الدخل القومي وفرص العمالة على المستوى العربي، ويضاف إلى ذلك اشتداد أزمة الماء والغذاء، واتساع فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وعدم نمو الخدمات الاجتماعية المختلفة طيلة العقود السابقة بالمعدلات اللازمة لمقابلة ارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد كانت محصلة ذلك زيادة الضغط على هذه الخدمات، فانخفض نصيب الفرد منها، وانخفضت نوعية التعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية لجوانبها المختلفة.

علامات مضيئة

إن تناول مسيرة العمل العربي المشترك بإنصاف لا يمكنه أن يتجاهل الإنجازات العملية التي تمت في إطار هذا العمل. إن الشعور السائد بضآلة هذه الإنجازات نابع من عدة حقائق، أولها بطء تحقيق تلك الإنجازات، واستغراق وقت طويل لخروج مشروع ما أو تنفيذ سياسة مشتركة، وثانيهما المقارنة بالطموحات العريضة التي يأمل العرب، مواطنون ومسؤولون، في الوصول إليها، وثالثهما المقارنة بما تحقق في مجموعات إقليمية أخرى وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من ضآلة الإنجازات التي تحققت في إطار العمل العربي المشترك، ثمة ظواهر ملفتة للنظر وعلامات مضيئة تبرز في أجهزته وبنائه الهيكلي تتمثل حصيلتها فيما يلي:

- إنشاء مؤسسات اقتصادية مهمة، أدت وتؤدي دوراً بارزاً في خدمة الاقتصاد العربي والتعاون العربي المشترك. ويذكر من هذه المؤسسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والصناديق العربية، والصناديق العربية المشتركة الأخرى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومجموعة كبيرة من الشركات العربية المشتركة؛ الإنتاجية والمالية والمصرفية. وقد تمكنت الصناديق الإنمائية العربية من تحقيق قدر من النجاح، وترسيخ وجودها على الساحتين العربية والدولية. وترجع هذه النتائج الإيجابية في أساسها إلى ارتباط مساهمات الصناديق الإنمائية العربية ومداخلاتها باحتياجات الدول المستفيدة، وتعاونها الوثيق مع حكومات تلك الدول لما فيه صالحها، فضلاً عن رسملتها بصورة كافية للتحرك في التمويل دون الانتظار لدعم ميزانياتها من الحكومات المختلفة. كما استطاعت المؤسسات والشركات العربية المشتركة تمويل العديد من المشروعات في الدول العربية والإسهام في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إقامة مشروعات عربية مشتركة ملموسة النتائج. وتمتلك الدول العربية مجموعة من المنظمات التي ساهمت بإيجاد قاعدة مهمة من المعلومات والدراسات ذات الصلة المباشرة بتنمية الاقتصاد العربي والتعاون العربي في مجالات عدة. ولا شك أنه يمكن الاستفادة بشكل أعظم من هذه المنظمات ودورها إذا ما تم تفعيل وتسريع خطى التعاون والتكامل في شتى المجالات.

- زيادة الاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة، لقدرتها على خلق المصالح الاقتصادية المتشابكة بين البلدان العربية، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات المالية، وكذلك قدرتها على جذب برامج استثمارية على المستويين القومي والقطري، والتي من شأنها تنشيط العمليات الاستثمارية، واقامة مشاريع كبيرة تتمتع بمستوى تقاني عال، وقادرة على مواجهة المنافسة، وتطوير كفاءة الموارد الإنسانية. يضاف إلى ذلك عدد من المشاريع الهامة التي ساهمت في تحقيق الربط العضوي بين الدول العربية. ولعل أهم المنجزات في هذا المجال تتمثل فيما ساهم به الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من ربط للشبكات الكهربائية لمعظم الدول العربية، وكذلك شبكات الاتصالات والطرق. ولا يخفى ما لذلك من فوائد كثيرة، إذ حقق الربط الكهربائي تخفيضاً في الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لقطاع الكهرباء في الدول العربية، وزيادة اعتمادية الشبكات الكهربائية وتخفيض سعر الكهرباء. كما أن من شأن الربط الكامل للدول العربية أن يخلق سوقا عربية للكهرباء على غرار ما هو حاصل في الدول الأوروبية والاسكندنافية ودول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وزيادة التجارة العربية البينية في هذا القطاع؛ كما يساعد ربط الطرق في زيادة انسياب السلع بين الدول العربية، وكذلك تعزيز التجارة العربية البينية أيضاً. وهناك الكثير من مجالات الربط والتعاون الأخرى التي يمكن تحقيقها في المستقبل، كربط خطوط الغاز

من أهم انجازات التعاون العربي، المشروعات العربية المشتركة التي ساهمت في تحقيق الربط العضوي بين الدول كمشروع الربط الكهربائي.

الطبيعي، التي لها انعكاسات إيجابية كثيرة على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

● إستطاعت العديد من الدول العربية تحقيق انجازات هامة في مجالات حرية انتقال المواطنين فيما بينها (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ومزاولة الأنشطة المهنية والتجارية، وتنسيق وتوحيد التشريعات، وانتقال رؤوس الأموال. ولا نغفل في هذا الصدد استمرارية التواصل العربي، وهو ما يتعين المحافظة عليه وتطويره، على كل المستويات الرسمية، سواء في مؤتمرات القمة العربية، أو في إطار أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظماتها، والمجالس الوزارية، أو في إطار الاتحادات النوعية الخدمية والإنتاجية والمهنية. وليس هنا مجال حصر ما تم عمله، ولكن فقط لكي لا نغفل أن هناك إمكانات عريضة للعمل العربي المشترك، وأن ما تم، وإن كان لا يلبي الطموحات أو جزءا مهما منها، إلا أنه يعطي الأمل في قدرة العرب على العمل المشترك المثمر.

● تنامي دور الجمعيات الأهلية، وظهور الجمعيات الأهلية العربية المشتركة، التي تتواكب مع مستجدات الانفتاح والتعددية وضغوط الرأي العام في الدول العربية لتوسيع المشاركة السياسية، وتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية التي تعتبر أساس بناء المجتمع المدني، وقوة فاعلة وحيوية في التنمية الاقتصادية والإنسانية. ومما لا شك فيه أن المنظمات الأهلية قد انجزت الكثير في تنمية الدول العربية، كما سبق ذكره، وكانت اسبق من العمل الحكومي، واسرع إستجابة لمطالب كثير من الفئات الاجتماعية المهمشة.

أثرت الخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية، سلباً على أداء أجهزة العمل العربي

معوقات التعاون العربي

على الرغم من بعض النواحي الإيجابية لظواهر التحولات السابق ذكرها فإن ثمة معوقات كثيرة مازالت تواجه العمل العربي المشترك وتؤثر سلبا على أدائه، وذلك لأسباب كثيرة يمكن إجمالها بالتالي:

● المحاكاة لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى كالسوق الأوربية المشتركة دون النظر إلى واقع الدول العربية ومدى ملاءمة هذه النماذج لإمكاناتها وظروفها الخاصة، من ذلك على سبيل المثال، الاقتصار على مدخل تحرير التجارة والتبادل السلعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دون الأخذ بعين الاعتبار قصور الطاقة الإنتاجية العربية، وتشابه السلع العربية وتنافسها، بدلاً من تكاملها، ودون الاهتمام بالسياسات الإنتاجية وطريقة تنسيقها ودمجها بأهداف زيادة التبادل التجاري.

● اختلاف الأنظمة السياسية، وأشكال نظم الحكم العربية، بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، واختلاف مداخل العمل العربي المشترك، وأهدافه، وسبله، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الأهداف السياسية وتقلب صيغ ومداخل العمل المشترك وتبدلها طيلة العقود السابقة، وكذلك ضعف الرغبة الحقيقية في الالتزام بها، في بعض المداخل كما تم في السوق العربية المشتركة، حيث صادق عليها وانضم إليها قلة قليلة من الدول العربية لم يزد عددها عن سبع دول عربية، تتبع نظم وسياسات اقتصادية مختلفة، مما أدى إلى التضارب في مصالحها، دون تحقيق أي نتائج تذكر من قرار إنشاء السوق.

● التأثير السلبي للخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية، على أداء أجهزة العمل العربي، لان هذه الأجهزة لم تنشأ من فراغ، ولا تعمل في فراغ، فهي انعكاس لما يدور بين الدول العربية من علاقات وخلافات، وهي في الوقت نفسه شريحة من النظام العربي الذي يتمحور في حقيقته حول الدول العربية، تتأثر بكل ما يجري فيه من تطورات إيجابية كانت أم سلبية.

● إن العمل العربي صاغ أحياناً أهدافاً طموحة وعاطفية، ثم حكم على نفسه بالفشل لعدم تحقيقها، وقد كان ذلك بسبب عدم اقتران تلك الأهداف بتحديد الخطوات التي يمكن الالتزام بها، والتضحيات التي يمكن قبولها، والعزم على التطبيق بشفافية كاملة. ويذكر هنا مثالان للقصور في بلوغ الأهداف أولهما اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي وقعت مبكراً في عام 1957 وتتضمن أهدافاً تشمل تحقيق حرية العمل والتجارة والتنقل والتملك فيما بين الدول العربية، فقد بقيت عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية محدودة بعدد قليل من الدول، وحتى هذه الدول لم تصل بعد أكثر من أربعين عاما لتحقيق الأهداف سالفة الذكر. والمثال الثاني يتعلق بقرارات القمة الاقتصادية في عمان (1980) والتي شملت عقد التنمية العربية، وميثاق العمل الاقتصادي العربي، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، فقد بقيت هذه القرارات بعيدة عن التطبيق، لأنها عندما أقرت كانت بعيدة عن المصداقية والنية بالالتزام.

● لقد حد من فاعلية الاتفاقيات التي عقدت والأجهزة العربية المعنية بتطبيقها، مجموعة عوامل أهمها انشغال الحكومات بالقضايا الداخلية وضغوطاتها، وضعف متابعة تحقيق غايات الاتفاقيات وهدف التكامل وذلك لضعف الأجهزة القطرية والقومية المكلفة بانجاز ومتابعة موضوعات التعاون، وأحيانا تضارب المصالح،

الناجم عن تباين التركيبة الاجتماعية والنظم السياسية ومصالح مراكز القوى من أحزاب وعائلات وحتى أفراد. وعلى المستوى الاقتصادي فإن مدخل التبادل التجاري لم يحقق أهدافه لتماثل الهياكل الإنتاجية والتصديرية التي حدت بقدر ما من إمكانات التبادل إضافة لعوامل الحماية التي سادت في الستينيات والسبعينيات. وكذلك مرور العلاقات العربية البينية بين بعض الدول بمراحل توتر أثرت على إمكانات انتقال الأيدي العاملة والاستثمار. ولا نغفل في هذا الصدد أن الاتفاقيات الهامة لم تشمل كل الدول. كما أن مدخل المشروعات العربية المشتركة لم ينطلق من تنسيق سياسات الإنتاج، إضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار وعدم وضوح وتباين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الأحيان.

- إن الواقع العربي، حد من فاعلية المنظمات في تحقيق أهدافها. وهناك مثالان في هذا الصدد، أولهما المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والتي يفترض أن تتوصل من خلال أجهزتها ومجلسها الوزاري إلى تحقيق قدر مقبول من التنسيق الصناعي على الأقل للمشروعات الصناعية الأساسية المحورية التي تتطلب كثافة في رأس المال ومعرفة تقانية متقدمة، وسوقا كبيرة، وهو ما يكفل لهذه المشروعات النجاح والجدوى ويحقق تماسكا إنتاجياً في السوق العربي وفي الأسواق الخارجية أيضاً؛ إلا أن هذا لم يتحقق. كما أن جهود المجلس الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي، ومجلس محافظي المصارف العربية لم تنجح في تحقيق حرية تحويل العملات العربية فيما بين الدول العربية، وحتى في الدول الأكثر تقاربا مثل دول مجلس التعاون الخليجي، والتي كان بامكانها بخطى ومراحل، إن أرادت، ان توحد عملاتها على غرار اليورو في الاتحاد الأوروبي، إلا انها لم تحقق ذلك.

- وفي النهاية لا بد من عدم إغفال عدد من العوامل الهامة التي أثر سلبا علي التعاون العربي، منها تأثير النفط العربي والتفاوت الاجتماعي الكبير جداً في بعض الأحيان نتيجة تفاوت الدخول ومستويات المعيشة، وحقيقة أن للتكامل الجاد تأثيرات سياسية واجتماعية على المدى البعيد، كما أن له مزايا مطلقة على الإقتصاد والسكان.

التحديات التي تفرض تطوير التعاون العربي وتعميقه

يتسم الوضع العربي الراهن بكثير من التحديات، وتفاقم التناقضات والصراعات الإقليمية، وزيادة حدة التهديدات الخارجية على الأرض والماء والسوق والعمل. ويتزامن كل هذا مع ظهور تحولات دولية كثيرة يشتد بروزها مع بدايات الألفية الثالثة، تدفع مختلف الدول إلى زيادة الاهتمام بكل أشكال التعاون الإقليمي. ومن أهم هذه التطورات تصاعد قوة الدفع التي تتقدم بها العولمة، والتي شمل تأثيرها كل أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري وكذلك التنظيمات والهياكل الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية. كما أدت العولمة الى نمو حجم ودور التكتلات والتجمعات الاقتصادية بين الدول وبين المؤسسات الكبرى وازدياد عددها وتأثيرها، وتطور تقانات المعلومات والاتصالات والمواصلات في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتاثيراتها على زيادة حدة المنافسة الدولية. وصاحب العولمة تسارع التغيير التقاني بشكل لم يسبق له مثيل، وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول، وتزايد ترابط وتشابك الأسواق المالية وإعادة تحديد مصادر المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج لصالح المعارف التقانية والتنظيمية، مما يجعل الدول أمام تحد هائل في اكتساب التقانة المتقدمة كعامل حاسم في التنمية المستدامة. يضاف إلى ذلك تغيّر دور الدولة بحيث يقل تدخلها في العملية الإنتاجية، ويزيد تدخلها في الرقابة وحماية التنافس المتكافئ ومنع السلوك الاحتكاري المشوه لفاعلية السوق وآلية الأسعار، وتنامي المطالبة بالتنمية البشرية وحرية الإنسان والمحافظة على كرامته، بل أصبحت هذه العناصر هي محور الجهود الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن المستجدات على الساحة الدولية تجعل من التعاون العربي بل التكامل العربي ضرورة للحياة الكريمة والمستقبل الأفضل، وللمحافظة على المكانة العربية اللائقة بين الأمم.

إن المستجدات على الساحة الدولية في الربع الأخير من القرن الماضي كانت هائلة وعظيمة التأثير على العالم بأسره وبالتالي على الدول العربية، وجعلت التعاون العربي بل التكامل العربي ضرورة للحياة الكريمة والمستقبل الأفضل، وللمحافظة على المكانة العربية اللائقة بين الأمم. ولا شك في أن التغيرات الدولية التي تفرضها العولمة من شأنها أن تعمل على تغيير طبيعة عمل الاقتصاد العالمي، وأن تساعد على تلاشي حواجز المكان والمسافات جغرافياً، وإجراء تغيير جذري في كثير من المفاهيم الاقتصادية التقليدية السائدة، وترسيخ أعمق لقوى السوق، وترابط أكثر في النشاطات الاقتصادية التي تغطي أوصال العالم كله لصالح الشركات متعددة الجنسية، والتكتلات الاقتصادية.

وهناك من المستجدات أيضاً مرحلة ما بعد قيام منظمة التجارة العالمية، بكل ما تنطوي عليه من إلغاء الأفضليات التجارية، وارتفاع حدة المنافسة الدولية، وإجراء تحول كبير في التبادل التجاري، وما تحمله أيضاً من مخاطر بالنسبة للدول العربية فرادى. وهذا يتطلب أن تعمل الدول

العربية على تنسيق سياساتها ومواقفها في إطار المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية، لزيادة قدرتها التفاوضية، وبخاصة في مجال النسيج والزراعة والبتروكيماويات والملكية الفكرية.

ويرتبط مع هذه المتغيرات أيضاً تحولات عالمية أخرى بالغة الأهمية تنجم عن ظهور الإقليمية كظاهرة ذات وزن فاعل على الصعيد العالمي، لها انعكاساتها الكبيرة على تكوين التكتلات العملاقة على أسس جديدة، ولها أيضاً مؤسساتها وهيئاتها التي تحتل مراكز متقدمة على السلطات الوطنية للدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أنه من الصعب على الكيانات الصغيرة كالدول العربية التعامل مع هذه المستجدات والتحديات ومع التكتلات الدولية العملاقة التي تجمع في عضويتها أهم الدول المتقدمة اقتصادياً.

إن التصدي لهذه المستجدات، يستوجب من الدول العربية أن تسعى سعياً جاداً نحو تعزيز التعاون فيما بينها على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وربط المصالح الذاتية لكل دولة بالمصلحة العربية الكلية، لأن ما تواجهه من تحديات يتجاوز قدرة أي بلد عربي منفرداً. ومن حسن الطالع أنه يتوافر للدول العربية كافة المقومات، والبنى الأساسية والمؤسسية اللازمة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية في التعاون العربي، مما يمكنها من الانطلاق كمجموعة واحدة تتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة، شريطة توفير التمويل اللازم لعملها المشترك، والالتزام بتنفيذ ما يتخذ في مجاله من قرارات وتعزيز هياكل وآليات ومنظمات العمل العربي المشترك واتخاذ الخطوات اللازمة للارتقاء بأساليب عملها وأدائها.

ويضاف إلى هذه التحديات الخارجية تحديات أخرى داخلية قاسية وخطيرة، تمس كيان الدول العربية، وتطورها الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. ومن أهم التحديات الداخلية، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، توسع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتزايد الضغط على البيئة. وتزيد من خطورة تلك التحديات ضعف القاعدة الإنتاجية للإقتصادات العربية، وتدهور الأنظمة التربوية والتعليمية، وتدهور الموارد الطبيعية وبصفة خاصة المياه والتربة وهو ما يفرض على الدول العربية إدخال تطوير أساسي على نظم ومؤسسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير، ويضع الدول العربية في تحد هائل لتحقيق تحسن كبير في أداء وإدارة اقتصاداتها بسبب احتدام المنافسة، وإعادة النظر في مضمون وغايات التعليم والبحث العلمي والتطوير وهياكل المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية.

وسوف يكون مستقبل الدول العربية منوطاً بشكل حاسم بتجاوب حكوماتها ورجال أعمالها ومستثمريها في خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة المستجدات والتحديات العالمية، ومعالجة المشاكل الهيكلية الداخلية، والتحدي التقاني، وحماية الاقتصادات والمجتمعات العربية من النتائج السلبية لاستحقاقات الانفتاح الاقتصادي، وتمكينها من اندماجها كمجموعة واحدة لجني المكاسب والمنافع من العولمة.

وهذا يعني أن ثمة حاجة كبيرة، سياسية واجتماعية واقتصادية، لتحقيق التعاون العربي في السنوات القادمة، يقوم على أطر للتفاهم والتعاضد والتنسيق واستراتيجية واضحة تمكن كل شرائح المجتمع من العمل فعلياً كشركاء، مع ضرورة توسيع مجالات التعاون العربي بحيث يشمل إلى جانب تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري التي تنص عليها أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أمور حيوية أخرى كبناء القدرات الإنسانية، والتقانية والإنتاجية في كل الدول العربية، وإقامة ما يمكن تسميته منطقة مواطنة عربية، تكفل حرية انتقال عناصر الإنتاج، بما فيها الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات، وهذا يستلزم بطبيعة الحال إنشاء بنية مؤسسية كفيلة بتحقيق كل هذه الأهداف بما يضمن تحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة في تعظيم عائد التعاون العربي على التنمية الإنسانية في كل الدول العربية. إن التنمية، بدون إنسان حر سليم ومتعلم ومثقف لا معنى لها، فهو مضمون التنمية وهدفها. إن حرية الإنسان العربي وكرامته تقتضي وضع برامج مشتركة للرعاية الصحية وبخاصة في الدول العربية الأقل نمواً، ووضع خطط وبرامج تهدف إلى القضاء على الأمية وتحسين مستوى التعليم والتدريب، وبخاصة تعليم الإناث، والنهوض بالمناطق الريفية صحياً وتعليمياً. إن هذه البرامج سواء قطرية أو قومية يتعين إعطاؤها الأولوية في العمل العربي المشترك، إذ أنها تمثل الإعتراف العملي بقيمة الأنسان وأهميته في صنع المستقبل. إن التعاون في تمويل وتنفيذ مثل هذه البرامج لهو الأساس الصحيح لباقي صنوف التعاون.

ثمة حاجة كبيرة لتوسيع مجالات التعاون العربي لإقامة ما يمكن تسميته 'منطقة مواطَنة عربية'.